السايرزم

www.salahsayer.com
@salah_sayer
صلاح الساير

الساحرة.. «تسو تشو»

لم تسحر البشر لعبة مثلما فعلت وتفعل لعبة كرة القدم حيث ينجذب اليها الناس بصورة تدعو للدهشة، ومن يتأمل وجوه الجماهير وتعبيراتهم الجسدية أثناء متابعتهم المباراة على المدرجات او عبر شاشات التلفزة يدرك عمق الحالة السحرية التي يعيشونها، والتي قد تفسر العنف المتبادل بين الجماهير، وهو أمر صار يقلق الاتحاد الدولي لكرة القدم.

□□□

عرفت الكويت كرة القدم في مطلع الثلاثينيات بعد ان عاد احد التجار الكويتيين من الهند ومعه ابنه الذي شغف بكرة القدم هناك فعلمها لأترابه. ويرجع البعض تاريخ هذه اللعبة إلى أزمنة الإغريق والرومان، أما موقع الفيفا على الانترنت فيشير إلى ان جذورها قد تعود إلى العصر الحجري، وقيل إن الصينيين عرفوا كرة القدم منذ ثلاثة آلاف سنة وصنعوها من جلد الحيوان يحشونه بالصوف أو الحشائش، وأطلقوا على اللعبة اسم «تسو تشو».

□□□

في أزمنة قديمة منعت إنجلترا لعبة كرة القدم لخطورتها وجرمت من يلعبها. وفي مطلع القرن التاسع عشر تداخلت كرة القدم مع لعبة الريغبي حتى تم تطوير قانون لعبة كرة القدم لتنقسم الفرق الرياضية هناك حول ذلك القانون، وبمرور الوقت تم الفصل بينهما، لتنطلق هذه الكرة السحرية وتعم العالم وتصبح اللعبة الأكثر شعبية بقيادة اتحاد دولي تفوق ميزانيته ميزانيات العديد من الدول.

شرارة قلم

hassankuw@hotmail.com
حسن الهداد

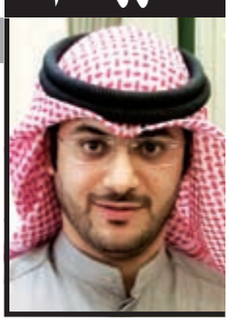

قضيا نحبهما بجرعة زائدة

كم أسرة تفككت بسبب إدمان رب الأسرة المخدرات؟ وكم من الأبناء تيتموا؟ وكم من والدة فقدت ولدها بسبب تعاطي المخدرات؟ وكم من الأسئلة التي لا تنتهي بسبب آفة المخدرات التي حطمت آمال ومستقبل أسر كثيرة؟

إلى متى والمجتمع يتألم من أخبار محزنة نتيجة تلك الآفة؟ ففي كل يوم نقرأ بالصحف المحلية عن أحداث ومآس عن عالم المخدرات، أخبار مؤسفة مثل «شاب وشابة قضيا نحبهما اثر تناولهما جرعة زائدة، وتم العثور على أدوات التعاطي بجانبهما».

ومن القصص المحزنة التي سمعتها عن حالات الإدمان، كانت كالتالي «عاد الشاب المدمن إلى منزله في ساعة متأخر من الليل يريد أن يسرق المجوهرات، فسألته أمه: هل تريد أن تسرق أمك؟ فكانت ردة فعله بأنه ضربها وأمسك برقبتها يريد قتلها، فتقول الأم: والله انني رأيت الموت أمام عيني ولولا زوجي لكنت من أعداد الموتى».

لاشك أن هناك عوامل كثيرة ان اجتمعت ستكون هناك بيئة خصبة لإدمان المخدرات، فمثلا أصحاب السوء بالدرجة الاولى، وضعف رقابة الأسرة، وضعف الوازع الديني، كل تلك الأمور تتأثر بمدى استقرار الأسرة، وأهم وسيلة للحد من ظاهرة الإدمان هي أن تسترجع الأسرة دورها في الرقابة والتوجيه وغرس المفاهيم الدينية التي من خلالها يستطيع الشخص أن يحصن نفسه من هذه الممارسات السلبية، وفي حال ان كثرت المشاكل الأسرية، هنا سيصبح ولاء الشاب لأصدقائه أكثر من ولائه لأسرته وهنا سيكون فريسة سهلة لأصدقاء السوء.

اذا أدمن الشخص على المخدرات نتيجة ظروف مختلفة مر بها، يجب أن يتم التعامل معه على أنه مريض وليس مجرما، كما يجب علاجه في مصحات مؤهلة مشابهة لمصحات الدول الأوروبية كونها هي الأفضل من حيث النتيجة الإيجابية والتي تحقق الشفاء، ومن ثم يتم تأهيله كي يندمج مع المجتمع الصالح بشكل طبيعي وهذا الأمر يتطلب مراقبة ومتابعة وإرشاد لاسيما في العام الأول من الشفاء.

ولا بد من وزارات الدولة كالتربية والأوقاف والداخلية والجمارك تفعيل مسؤولياتها للحد من انتشار المخدرات وحالات الادمان، فكل تلك الجهات مرتبطة ببعضها وعليها التنسيق لمكافحة تلك الآفة، ولكن للأسف لم أر هذا التوافق للحد من هذه المشكلة، بل بالعكس هناك إحصائيات تؤكد أن أعداد الإدمان في تزايد مستمر، الأمر الذي يعكس الصورة الحقيقية بشأن تلك المشكلة.

أقولها وأكررها.. متى ما كان هناك دور حقيقي وتنسيق بين الجهات المعنية لمكافحة المخدرات فسيكون هناك علاج للمشكلة أو على الأقل الحد منها، أما السير على البركة والاعتماد على بلاغات مجهولة المصدر فلا أعتقد أنها ستأتي بنتيجة.

● **سؤال وجواب:** كيف تحل المشاكل في الدول؟

الجواب.. إذا وضعت الكفاءات في مكانها السليم وعدا ذلك ستعم الفوضى.

قضية ورأي

د.عادل إبراهيم الإبراهيم

السعودية والتكاتف الخليجي

عالم السياسة الدولية يقوم على التعاون والتفاهم بين دول العالم دون أي تدخل في شؤونها أو التعرض للثوابت والسيادة، وفي الوقت ذاته فيه من التناقضات الكثيرة عند التعامل بين الدول وسياساتها فيما يتعلق بالقضايا ذات الاختلاف بينها دون أي احترام أو تقدير لخصوصية الدول وسيادتها وما تسنه من قوانين، واللوم عادة ما يوجه إلى الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، ومن واقع الأحداث تجد أن سهام الانتقاد توجه إلى الدول العربية فيما يتعلق بحقوق الإنسان وحرية المرأة والعقوبات الجزائية وحرية الرأي والتعبير والتنقل. إلى هنا الأمر مقبول، إذا كان الهدف منه الإصلاح، ووفقا لتقارير منظمات الأمم المتحدة، ولكن المشكلة تكمن في أن تلك الدول الغربية تكيل بمكيالين، ففي حين أنها تنتقد الدول العربية في تلك المجالات نجدها هي بحد ذاتها تمارس النهج المخالف لحقوق الإنسان والتمييز العنصري بل وفي سن قوانين تخالف الطبيعة البشرية مثل زواج المثليين ومعاداة الدين الإسلامي بالتعرض لرموزه تحت دعوى حرية الرأي والتعبير، وفي التضييق على حرية التعبير وإبداء الرأي، ولم تتدخل الدول العربية في هذا الخصوص إلا وفقا للأعراف الديبلوماسية. أقول ذلك لما بدر من وزيرة خارجية السويد تجاه المملكة العربية السعودية الشقيقة ودون أي اعتبار للغة الديبلوماسية بين الدول وما اتخذته مملكة السويد من إيقاف التعاون مع المملكة كمبادرة عن غضبها وما تبعه من شجب عربي لها، هل هذا هو قدر الدول العربية أن تكون مسرحا للتوجيه في كيفية إدارة شؤونها من الغير؟ ألا يعتبر ذلك تدخلا في الشؤون الداخلية للدول؟ نعم لا أحد يرضى بتجاوز حقوق الإنسان وخاصة الدول التي وقعت اتفاقيات دولية بهذا الخصوص وغيرها وتكون ملزمة بتطبيقها وإن كان هناك نقد فإنه يأتي من منظمات دولية معترف بها تتبع المنظمة الدولية دون التدخل في الأنظمة المرعية المعمول بها وإلا اعتبر ذلك تدخلا في سيادة الدول والذي لا يمكن القبول به.

ولا شك أن تضامن دول مجلس التعاون الخليجي مع موقف المملكة العربية السعودية الحازم وعدم تركها وحيدة أمام تلك الانتقادات غير المنصفة لسيادتها وقوانينها، موقف جدير بالتقدير والاحترام وأبلغ رسالة لمن يتعرض لسيادة دول المجلس وهذا بحد ذاته المطلوب في أي قضية حتى يكون هناك موقف حازم وأن أي مساس بأي دولة مساس بمنظومة دول المجلس كافة.

كما أن الاستغراب يأتي من الصحوة المزعومة والمفاجئة لوزيرة الخارجية السويدية وكأنها تريد تحقيق مكاسب سياسية في بلدها وأين هي من الكثير من القضايا الإنسانية في بلدان كثيرة من العالم؟

نعم إن وقوف دول المجلس مع المملكة العربية السعودية يضعف من موقف وزيرة الخارجية ولعلها ترجع إلى صوابها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الخليجية والاعتذار عما بدر منها لأن الخاسر الأكبر هو مملكة السويد وليس دول المجلس.

ساطنة حرف

gstmb123@hotmail.com
طارق بورسلي

الغلاء قادم

أعتقد أنه مع مجيء شهر يونيو المقبل ستضرب البلد موجة غلاء أسعار غير مسبوقة، ولا أعلم لم تقوم الحكومة اليوم بزيادة سعر الديزل رغم أن سعر برميل النفط انخفض إلى النصف؟ فمنطقيا ونحن بلد منتج ومصدر للنفط أن يتم خفض سعره لا زيادته أو على الأقل إبقاء السعر على ما هو عليه، فإذا كانت البلدان المستوردة للنفط والتي لا تملك حتى ربع مصفاة قامت بخفض أسعار المحروقات بعد انخفاض سعر برميل النفط عالميا، فلا مبرر لنا نحن لزيادته وفي هذا التوقيت بالذات، سواء كان دعما أو غير دعم، لا يمكن وفي ظل انخفاض سعر النفط عالميا أن نقوم نحن بزيادته على المواطنين والمقيمين ما أشعل نار غلاء أسعار لن تتوقف حتى تحرق جيوب جميع سكان الكويت.

□□□

الفقرة أعلاه كتبتها بمقال لي نشر بتاريخ 16 يناير الماضي، وكنت أستند في قراءتي على واقع تأثيرات رفع الحكومة الدعم عن الديزل، والبعض قال لي إن التمدد في السيطرة على تأثيرات رفع الدعم يمكن السيطرة عليه حكوميا، وقد أحالت الحكومة وفق إعلان وزارة التجارة عددا من الشركات التي قامت برفع أسعارها إلى النيابة العامة، ولكن الحقيقة أن كثيرا من الشركات المعنية بهذا الأمر رفعت أسعارها، وكثير من المواد سواء تلك التي لها علاقة بالديزل أو غيره رفعت أسعارها بل حتى الأيدي العاملة رفعت أسعارها بنظام «مع الخيل يا شقرا»، وما أعرفه أن البعض لم يقم برفع أسعاره مباشرة بعد رفع الدعم بل انتظر حتى هدأت موجة الغضب الشعبية من رفع الأسعار، في الحقيقة أنه وخلال شهرين بالكثير وعلى هذا المنوال سترتفع أسعار مزيد من السلع بمبرر ومن غير مبرر وسترون.

□□□

الحكومة مطالبة بأن تقوم بمسح شامل للسوق المحلية وأن تقوم بدراسة ارتفاع الأسعار لكل المنتجات من يناير وحتى شهر مارس الحالي وستجد أن الارتفاع وخلال أقل من 75 يوما كانت جنونية وغير مبررة في كثير من جوانبها.

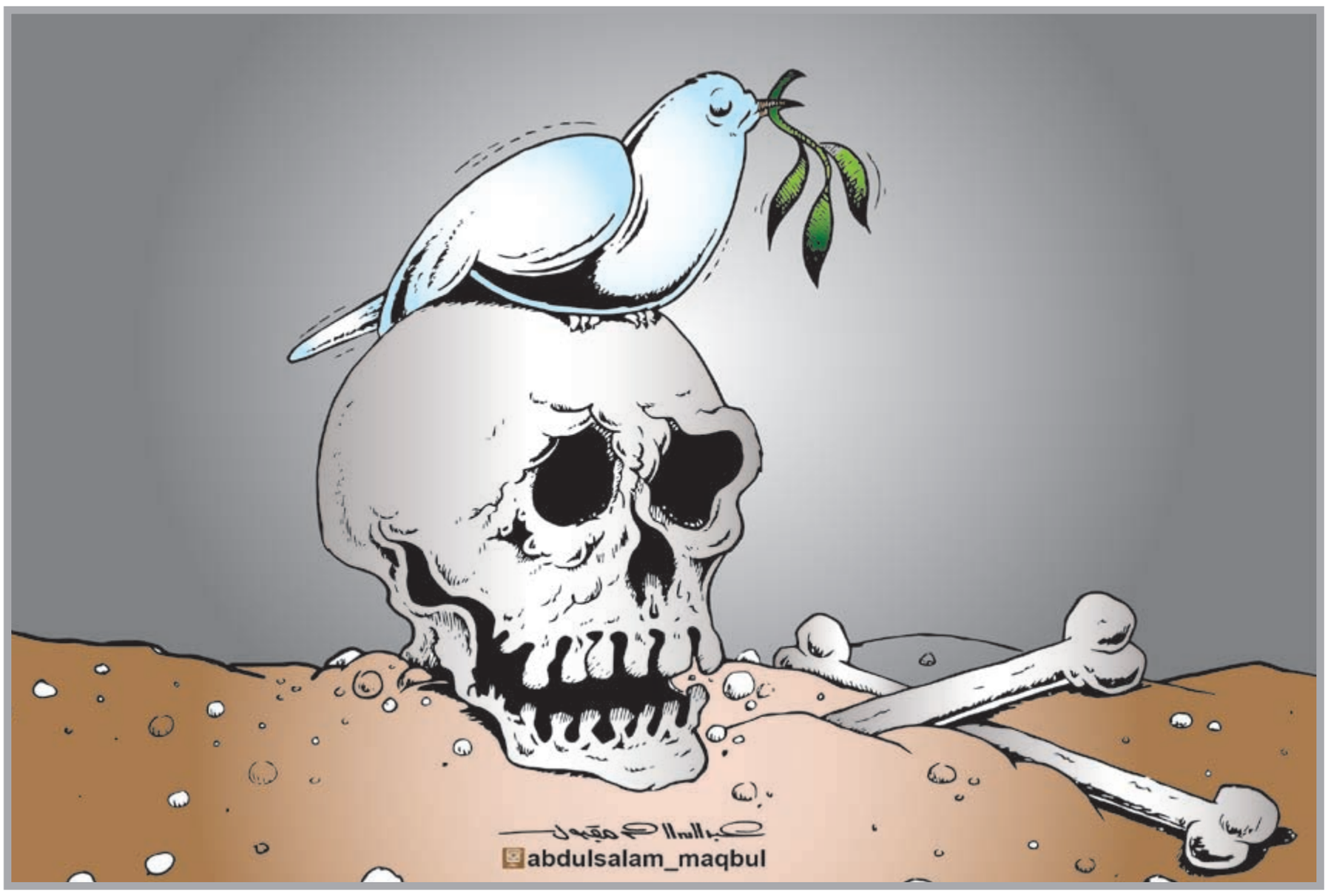

وقفة

@dralsharija
د.محمد الشريكة

الدراسة السنغافورية دروس وعبر1

تعاقدت وزارة التربية مع المعهد الوطني للتعليم وجامعة نانيانغ التكنولوجية بسنغافورة. وباشر الفريق البحث في اجراءات الدراسة خلال الفترة 7ـ1ـ2013 إلى 7ـ7ـ 2013. وجرى خلال هذه الفترة جمع البيانات وتحليلها ودراستها وتفسيرها. وقدم التقرير الذي حمل في طياته خلاصة دراسة علمية لفتت النظر الى معلومات وتحليلات للوضع الراهن للتعليم بالكويت في ضوء معايير دولية وانظمة تعليمية متميزة. وفي هذا التقرير الذي وقع في 119 صفحة، فكان الهم الأكبر للفريق البحثي هو تحليل ودراسة كفاءة وفعالية المناهج واستخدامات التكنولوجيا بالتعليم وسياسات الموارد البشرية والتدريب (معلمين وقيادات تربوية) والشؤون الإدارية.

ولم تكن نتائج الدراسة صادمة بل لم تضف اي شيء جديد الا انها قدمت حلولا عملية وتوصيات علاجية تعالج الخلل. فقد ذكر الباحثون في تقريرهم ان هناك رغبة لدى كل الأطراف ذوي الشأن في التغيير والتطوير، وهو ما اتفق مع الشعور المجتمعي السائد حيث لا يختلف اثنان في الكويت على حاجة المنظومة التعليمية للتطوير والتحديث، كما لا يخلو حديث حول الشأن التعليمي عن الانتقادات للقيادات التربوية لما آل اليه الواقع التعليمي. ووجهت الدراسة النظر الى ما تعانيه المناهج من عبء كبير في المحتوى المعلوماتي لبعض المواد الدراسية. وكيف ان هناك تداخلا بين المحتوي والمضمون لعدد من المواد الدراسية. كما اسجل شخصيا ملاحظات ذكرت في دراسات علمية حول المناهج، وكيف انها لا تعكس الحاجة الفعلية للمتعلم، ولا يوجد انعكاس للخبرات التعليمية التي يتلقاها المتعلم في الفصل على حياته اليومية، وهو ما يؤكد على وجود خلل كبير، وان المناهج لم تبن بطريقة صحيحة. وهنا يجب ذكر حقيقة افتقار وزارة التربية لخبراء مناهج متخصصين، حيث ان من يطور ويبني ويقيم تلك المناهج هو جهاز التوجيه الفني، وبذلك يكون التوجيه هو ورقة «الجوكر» الذي يقوم بكل شيء.

وفي الشق المتعلق بالتكنولوجيا فإن الدراسة أشارت الى ان تطبيقات التكنولوجيا في التعليم تقع في نطاق المبادرات الفردية، وهو ما ذكرته شخصيا في دراسة الدكتوراه، وأتبعتها بأبحاث علمية منشورة. كما اتفقت هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة قطاع المناهج في العام 2013، والتي أوضحت أهمية وجود جهة راعية لإدخال التكنولوجيا في العملية التعليمية.

كما انتقدت الدراسة سياسة التدريب، وكيف ان الأنشطة التدريبية لا تتم في صورة صحيحة، كما نصحت الباحثين بإعادة النظر في سياسات التدريب بالوزارة، حيث ان تلك السياسات (للمعلمين والقيادات التربوية) لم تتم وفق خطط تنموية مدروسة، ولا تلبى الاحتياجات الفعلية لأصحاب الشأن. وهنا أسجل إعجابي بهذه الملاحظات، حيث ان ما يتم في أروقة الوزارة في حقيقته لا يختلف عن مفهوم الولاية الفكرية، حيث ان من يرشح هو الموجه الفني، ومن يدرب في الغالب هو الموجه، ومن يقيم هو الموجه، وهنا مكمن الخلل.

وفيما يتعلق بالقيادات المدرسية والتربوية، فقد ذكرت الدراسة، ومن خلال نتائجها حقيقة يستشعر بها المعلمون، وهي ان اغلب القيادات التربوية لا تقوم بأدوارها المطلوبة، بل انهم يمثلون عبئا إضافيا على كاهل المعلم. ولقد أكدت الدراسة على ضرورة تنمية المهارات القيادية للقيادات التربوية، حتى تكون قادرة على قيادة دفة العملية التعليمية بصورة صحيحة، ولم تختلف هذه النتائج عن النتائج العلمية للكوادر الوطنية، والتي نشرت وتنشر في مجلات علمية محكمة، وهو ما يؤكد عجز الوزارة عن رصد تلك الأبحاث والاستفادة منها.

هذا، وذكر التقرير معلومات ثرية، اتمنى كمواطن يعشق هذا البلد وأهله ويقلق على مستقبل أبنائه، ان تستفيد القيادات التربوية في وزارة التربية من هذا التقرير، مما يحقق التطوير والارتقاء لنظامنا التعليمي.

إن الواقع التعليمي بالكويت يفتقر الى أبسط الأسس العلمية لأي نظام تعليمي ترعاه الدولة. ولقد ذكرت سابقا مكامن الخلل في منظومتنا التعليمية، وكيف انها تفتقر الى الارتباطات الاقتصادية الحقيقية، وان منظومتنا التعليمية تتسم بالعشوائية بسبب غياب الأهداف التنموية.

في المقالة المقبلة، بإذن الله تعالى، سنستعرض أهم التوصيات، والمعالجات المقترحة، وكيفية تطبيقها في ضوء متطلبات الواقع.

هذا والله خير حافظ.